دور التعايش السلمي في استقرار الدولة / دراسة في التأثير المتبادل

د. سيماء علي مهدي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
simea@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:
تعد مسألة التعايش السلمي من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وتقدمها ، كما هناك دوراً حيوياً يمكن للدولة أن تعزز فيه التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع. عبر تشريع قوانين تحمي حقوق الأقليات وتعزز المساواة بين جميع المواطنين. فضلاً عن نشر ثقافة التعايش من خلال المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، وتنظيم منصات للحوار بين مختلف المجموعات لتبادل الآراء وتعزيز الفهم المتبادل، ويعد توفير فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية سبباً في تقليل النزاعات الاجتماعية. كما ويسهم تحقيق الأمن والاستقرار بشكل مباشر في تعزيز التعايش عبر مكافحة العنف وتعزيز دور الأجهزة الأمنية للحفاظ على السلم الأهلي.
الكلمات المفتاحية: الحوار، العراق، التعايش السلمي، العنف، الاستقرار.

Dr. Saima Ali Mahdi
Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences
simea@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
The issue of peaceful coexistence is one of the fundamental matters that directly affects the stability and progress of the state. There is also a vital role that the state can play in promoting peaceful coexistence among various segments of society by enacting laws that protect the rights of minorities and enhance equality among all citizens. Additionally, spreading a culture of coexistence through educational curricula and programs, organizing platforms for dialogue among different groups to exchange opinions and promote mutual understanding, and providing job opportunities while improving economic conditions are essential in reducing social conflicts. Furthermore, achieving security and stability directly contributes to enhancing coexistence by combating violence and strengthening the role of security agencies in maintaining civil peace.
Keywords: Dialogue, Iraq, peaceful coexistence, violence, stability.

المقدمة:
تعد مسألة التعايش السلمي من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وتقدمها. ففي عالم يتسم بتنوع الثقافات والديانات والأعراق، يصبح التعايش السلمي ضرورة ملحة لتحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي، وإن غيابه قد يؤدي إلى نشوب النزاعات والصراعات كما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣، مما إنعكس سلباً على الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي. فضلاً عن إن الاختلاف والتعددية بين أفراد المجتمع الواحد أمر واقع لا يمكن نكرانه أو تجاهله، أقره القرآن الكريم، وأكدته السنة النبوية.

أهمية البحث:
تتجلى أهمية البحث في فهم العلاقة بين التعايش السلمي والاستقرار الداخلي والخارجي للدولة لأجل تعزيز التعايش السلمي كوسيلة لمواجهة النزاعات والصراعات.

إشكالية البحث:
تتمحور إشكالية البحث حول الاسئلة التالية:
١- ما العوامل التي تعزز التعايش السلمي؟
٢- كيف تؤثر النزاعات الداخلية على استقرار الدولة؟

فرضية البحث:
تتمثل فرضية البحث في أن "التعايش السلمي يعد عاملاً أساسياً في استقرار الدولة، إذ يسهم في تقليل النزاعات وتعزيز الوحدة الوطنية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة".

منهجية البحث:
يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: ماهية التعايش السلمي وعلاقته بالاستقرار السياسي
يعد التعايش السلمي من المفاهيم الأساسية التي تعكس قدرة المجتمعات على قبول الآخر والتفاعل معه بطرق إيجابية. إذ يتضمن الاحترام المتبادل بين الأفراد والمجموعات المختلفة، سواء من حيث الدين أو العرق أو الثقافة، ومن هذا المنطلق سنوضح مصطلح التعايش السلمي والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما.

الفرع الاول: التعايش السلمي
و بالرجوع الى المعنى اللغوي للتعايش، فهو مأخوذ من مصدر الفعل "تعايش"، ويعني العيش في ألفة ومودة ، وعايشه: عاش معه، والعيش هنا معناه الحياة (المعجم الوسيط ٢٠٠٨، ١٨٩) . أما السلمي، فأخذت من مصطلح السلام بمعنى نحن سلم لكم (بن القاسم ١٩٩٢) .
أما اصطلاحاً، فيُعرف بأنه اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين، تربطهم وسائل العيش الأساسية، بغض النظر عن الدين أو الانتماءات الأخرى، لذا فأنه يعبر عن حالة الاشتراك في الحياة من خلال العيش المتبادل مع المخالفين على أسس المهادنة والمسالمة (الجيلاوي ٢٠١٩، ١٥).
بينما يرى (فرانسوا شاتليه) الى ان التعايش السلمي لا يقوم بين الدول فقط وانما بين الشعوب ايضاً، وهنا تكمن الاهمية في إن محرك السلم كمحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة، وانما بصورة اعمق معناه علاقة الشعوب بعضها ببعض(شاتليه ١٩٨١، ٥).
لذلك فالإسلام دعا إلى التعايش السلمي منذ بداياته، إذ أظهر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) نموذجاً حياً لهذا التعايش من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة. وقد أقر الإسلام حقوق غير المسلمين، وأكد على ضرورة التعامل معهم بالعدل والرحمة، كما جاء في العديد من الآيات القرآنية التي تدعو إلى التسامح والتفاهم قال الله تعالى في كتابه الكريم" :وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ "من (سورة العنكبوت، آية٤٦). بعبارة أخرى، فإن دين الإسلام يحث على التعاون لتحقيق السلام والأمن، ونبذ الحرب والعنف والاقتتال، وكل ما يسبب الفتنة ويؤدي إلى الخراب والدمار؛ لينعموا

بالعيش المشترك الآمن. لان التعايش السلمي مفهوم أساسي في العلاقات الإنسانية، يعكس قدرة المجتمعات على التفاعل الإيجابي رغم اختلافاتها.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي

إن كلمة استقرار في اللغة العربية مشتقة من الأصل استقر- يستقر - استقرارا، كما أنها من المصدر (قر)، والقرار في المكان أي الثبات والتمكن فيه، وكذلك عرفت البلاد استقرارا واطمئنانا، أي هدوءاً، وثبوتا، وسكونا، والثبات لا يعني عدم الحركة وإنما يقصد بالثبات عدم حدوث تغيير مفاجئ أو جذري، أي عدم حدوث تغيير مقصود من داخل المجتمع أو خارجه مما يفقده توازنه فيخرج من حالة الثبات والاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار (بن هادية وأخرون ١٩٩١، ٤٧) .

وأن الاستقرار السياسي بسيطا كان أو مركبا يحتوي على عنصرين، الأول وهو "النظام اللا فوضوي"، ويعني غياب العنف والاكراه مع النظام السياسي، بينما العنصر الثاني هو "الاستمرارية" التي تربط الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي وتدني اللااستمرارية في التطور السياسي، فضلاً عن غياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تهدف إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي Erik & (Arvson 1999, 294).

كما يعد الاستقرار السياسي شرط من شروط التعايش السلمي، إذ يسهم في خلق بيئة آمنة تتيح للأفراد التفاعل بشكل إيجابي، مما يعزز التعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية، ويساعد في تعزيز الهوية والانتماء الوطني، ويعزز من إمكانية المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية، مما يؤدي إلى تحسين الثقة في المؤسسات الحكومية ويقلل من التوترات الاجتماعية؛ إذ يخلق بيئة تحتاجها المجتمعات للتفاعل بشكل سلمي ومنتج. وعلى ضوء ذلك هناك عدة مؤشرات للاستقرار السياسي(بوعافية ٢٠١٦، ٤٧):

١- عدم اللجوء إلى العنف السياسي، أو غياب ظاهرة العنف الحكومي و الشعبي. وتعد الدولة الحديثة أنها الوحيدة التي يحق لها احتكار أدوات ووسائل العنف بهدف استعمالها لحماية كيانها ، و المحافظة على تواجدها و بقاءها، و لا تسمح بتواجد أي قوات أو جيوش خاصة أو مناوئة مسلحة داخل إقليمها ، والهدف من ذلك هو الحيلولة دون ظهور مؤشرات العنف الذي سيؤدي حتماً إلى تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

٢- احترام القوانين و القواعد الدستورية و الالتزام بها سواء من قبل الحاكم أو المحكوم.

٣- تمتع أبنية النظام و مؤسساته بالشرعية و رضا الشعب و المواطنين عن الوضع القائم. لكن ما يجب الإشارة إليه هو أنه إذا كانت الشرعية عنصراً أساسياً ، لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار السياسي فإن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية المقدرة الإشباعية للنظام، لأنه لكي يحقق النظام السياسي شرعيته يجب أن يتمكن أولاً من الوفاء بحد أدنى من مطالب الجماهير، أما النظام الذي لا يتمكن من تحقيق هذا الهدف و عبر فترة ممتدة من الزمن فإن ذلك سيؤدي إلى اهتزاز شرعيته.

٤- عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي ، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات و رسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات السياسية. أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لعدم الاستقرار السياسي (علي ١٩٩٩، ٣٢).

٥- تعد المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية سواء المساهمة في صنع السياسات و القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي تلك الحالة يتوافر فيها للأفراد فرصة للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية .

٦- السيادة: و تظهر من خلال قوة النظام السياسي و مقدرته على حماية المجتمع من الأزمات و الصراعات الداخلية و قدرته على ضبط الأمن الداخلي، و من جهة أخرى القدرة على التصدي

للأخطار الخارجية سواء كان ذلك غزواً استعمارياً عسكرياً مباشراً ، أو تدخلاً خارجياً غير مباشر، أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن و غيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.

٧- انتشار مبدأ المواطنة: فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد و التنوع سواء على المستوى العرقي أو الديني أو الإقليمي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي و الوحدة الاجتماعية، على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى من صراعات قومية و دينية تؤدي في بعض الحالات إلى قيام الحركات الانفصالية و الحروب الأهلية ، و هو ما يعد مؤشراً لعدم الاستقرار في هذه المجتمعات نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية بها لكن المشكلة ليست في التعددية أو التنوع ، بل في الطريقة التي يتم بها التعامل مع هذه التعددية، و هنا يبرز نوعان من تعامل الأنظمة السياسية مع هذه الحالة ، فالنوع الأول يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة بينما يتعامل النوع الثاني معها بمنطق المساواة في الحقوق و الواجبات و من هنا ينتج عن الأول بروز الولاءات التحتية غير الوطنية ، و ينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية و تقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات (محمد ١٩٩٩، ٧٩).

المطلب الثاني: دور الدولة في تعزيز التعايش السلمي

مما تقدم يتضح لنا التعايش السلمي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لان بديل التعايش السلمي هو العنف والنزاع، والعراق عانى من تحديات خطيرة سواء على المستوى الداخل والمتمثلة في (اشكالية الهوية ، التطرف ، الفساد ، والسلوك السياسي للنخب)، وعلى مستوى الخارج، اذ تمثل التدخلات الخارجية الدولية منها والاقليمية خطرا على التعايش السلمي ، لان العراق يتميز بتعددية دينية وثقافية غنية، وما شهده بعد عام ٢٠٠٣م من تصاعد اعمال عنف بشكل كبير على مختلف الصعد، الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي و الطائفي(خاصة بعد حادثة تفجير الامامين العسكرين (ع) في شباط ٢٠٠٦ إذ بدأت الشرارة التي أشعلت الحرب الطائفية في المجتمع العراقي بين أبناء شعبة ؛ إذ أصبح القتل والتهجير والخطف والاغتيالات على أساس الهوية والاسم والمذهب سببت هجرة داخلية وخارجية (دوناي وآخرون ٢٠٠٧، ٩٨-٩٩) ، وطرح مشروع التقسيم بغطاء الفيدرالية . مما ادى الى تنامي التحديات سواء كانت على المستوى الداخلي او الخارجي، فكثرت النزاعات المجتمعية على اسس الهويات الفرعية وهذا بدوره اوجد بيئة مناسبة لنمو الجماعات المتطرفة التي لا تحترم التنوع ومعتقداته، مما اثر سلبا على التعايش السلمي (جميل ٢٠٠٦، ٦٢) وهناك عدة اسباب لمعوقات التعايش السلمي في العراق منها:

أولاً/ الطائفية السياسية: الغاية الرئيسية منها استخدام الدين أو المذهب كوسيلة لتحقيق مصالح دنيوية عبر استغلال الموروث الفكري والسياسي والاحداث التي رافقت ذلك خاصة مابعد ٢٠٠٣م ، ويعود ذلك للتنشئة السياسية الخاطئة التي اثرت على الوحدة الوطنية مما اضعف الشعور بالمواطنة وغلب الولاءات الفرعية (مهدي ٢٠١٢، ١٤٩).

ثانياً/ الآثار السلبية للماضي وتنامي روح الانتقام: لقد شهد العراق أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ مروراً بإحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ووصولاً إلى إحتلال داعش لمدينة الموصل واجزاء أخرى من البلاد عام ٢٠١٤ ، وبما إن لكل جماعة داخل المجتمع العراقي تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبشكل خاص أثناء النزاعات الحاصلة بينها، فهنالك شكاوى حقيقية من قبل جماعات ضد أخرى نتيجة لجرائم ارتكبت ضدها سواء في الماضي أو في الحاضر، ومع ذلك فأن كل جماعة تسعى إلى تبرئة ساحتها وتعظيم تاريخها، وكثيراً ما تصور منافسيها كأعداء لهم. فالماضي وما يتركه من تداعيات والرجوع إليه بين فترة وأخرى يشكل عقبة أمام التعايش السلمي، فكافة الجماعات المشاركة بالعمليات العدائية لها آلامها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات، وبالتالي تشكل تراثاً يزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً . فكان نتيجة ذلك أن

دفع العراقيون خلال تلك الأحداث ثمناً باهظاً مادياً ومعنوياً، وبالتالي أصبح النظر الى الماضي جزءا من الحاضر والمستقبل واصبح سلوك الجماعات وفقا لهوى الماضي الأليم (جلبي ٢٠١٤، ٢١ ; حكمت ٢٠١٦، ٣٤٥).

وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على تغيير النظام السياسي في العراق إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته ضعيفاً، إذ لم يجد الشعب العراقي من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض تم التقوقع خلف حجج واهية والقاء اللوم على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين، صحيح أن عملية تحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي قد يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن جهود المساعدة وإعادة الإصلاح لم تكن كافية ومؤثرة، وهذا ما تسبب في إحداث المزيد من الأذى، مقابل ذلك إذا تضافرت الجهود الحقيقية على بناء المجتمع بدلاً من الوقوف على أخطاء الآخرين والقاء اللوم فان ذلك يشجع على تحقيق التعايش السلمي وبالتالي تجذيره في العراق. وبما أن تعزيز التعايش السلمي يعد أمراً حيوياً في سياق التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد؛ فإن التسامح والحوار يعدان من الأسس الضرورية لتحقيق التعايش السلمي بين المجتمعات، خاصة في عالم مليء بالتنوع الثقافي والديني، وفيه القدرة على قبول الاختلافات، ويتجاوز تجاهل الخلافات عن طريق الرغبة في التعايش معهم. إذ يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية وتقليل التوترات بين الأفراد والمجتمعات (النداوي ٢٠٠٨، ١٤٤).

أما الحوار فيعد بأنه عملية تفاعلية تهدف إلى تبادل الآراء والأفكار، ويمثل وسيلة للتفاهم وتقديم وجهات نظر متعددة، مما يساعد على تقليل سوء الفهم. وفي سياق التعايش السلمي، يمكن أن يكون الحوار أداة فعالة لحل النزاعات وبناء الثقة بين المجموعات المختلفة. كما ويسهم التسامح والحوار في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق بيئة من التعاون والإبداع. عندما يشعر الأفراد فيها بالأمان والقبول، يكونون أكثر إقبالًا على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية (بن علي ٢٠٠٦). ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ عدة خطوات منها:

١- التعليم والتوعية: يعد التعليم من العوامل الأساسية في بناء المجتمعات وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي؛ إذ يساهم في غرس قيم الاحترام المتبادل والتسامح بين الأفراد من خلال مناهج تعليمية تركز على هذه المبادئ. لأنه يشجع على التفكير النقدي والتحليلي، مما يمكّن الأفراد من التعامل مع الآراء المختلفة والاستماع لوجهات نظر الآخرين بشكل إيجابي وبناء يعزز من خلاله السلام وفض النزاعات.

٢- تنظيم الفعاليات الحوارية: تُعد الفعاليات الحوارية من الأدوات الفعّالة في تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات؛ إذ تتيح للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم ومشاعرهم، مما يساعد على فهم وجهات النظر المختلفة. كما يمكن أن تتشكل علاقات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل تتيح فيها فرصة لتبادل الثقافات والخبرات ، مما يسهم في تقليل التوترات والنزاعات. كونها تشجع روح العمل الجماعي والمشاركة، مما يسهم في بناء مجتمعات متماسكة عبر تبادل الآراء وبناء جسور التواصل.

٣- فعالية وسائل الاعلام المختلفة: تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً حيوياً من خلال نشر قصص إيجابية عن التعايش السلمي والتعاون بين المجتمعات مما يشجع الآخرين على الاقتداء بهم ، كما وتوفر لهم منصات للنقاش والحوار يروج من خلالها للتسامح والقبول، إذ تساهم البرامج والمواد الإعلامية في تعليم القيم الإنسانية الأساسية مثل الاحترام والعدالة والمساواة، مما يعزز من ثقافة التسامح ويساعد في تقليل تأثير الرسائل السلبية وتخفيف النزاعات.

٤- تحقيق العدالة: إذ يلعب تحقيق العدالة دوراً حيوياً في تعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات. عندما يشعر الأفراد بأنهم يعاملون بإنصاف، فإن ذلك يعزز الثقة بين المجتمع وأفراده. إذ تعد الثقة هي أساس أي علاقة سليمة كذلك تقليل من مشاعر الظلم والاستبعاد، عندما

تُحل القضايا بشكل عادل، لأن جميع افراد المجتمع لديهم نفس الحقوق والفرص، مما يعزز شعور الانتماء والولاء للمجتمع والوطن، والمجتمعات التي تتمتع بالعدالة تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة، إذ تكون الموارد متاحة للجميع دون تمييز؛ مما يسهم في خلق بيئة آمنة تساعد الأفراد على العيش بسلام.

٥- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق جميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، ويوجد في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م عدة مواد تؤكد على التعايش السلمي منها:

- ✓ المادة ١: تنص على أن العراق دولة اتحادية واحدة، وهذا يعزز من مفهوم الوحدة الوطنية.
- ✓ المادة ٢: تؤكد على أن العراق دولة قائمة على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتضمن الحريات الأساسية لجميع المواطنين.
- ✓ المادة ٣: تشير إلى أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، مما يعكس التنوع الثقافي والديني.
- ✓ المادة ٤: تضمن حقوق الأقليات، وتؤكد على أهمية حماية لغات وثقافات المكونات المختلفة.
- ✓ المادة ٩: تنص على حماية حقوق الشعب العراقي بمختلف مكوناته، مما يعزز من روح التعاون والتعايش.
- ✓ المادة ١٤: تنص على أن العراقيين متساوون أمام القانون، مما يضمن عدم التمييز بين الأفراد بناءً على الدين أو القومية.
- ✓ المادة ١٥: تحظر التمييز العنصري، وتؤكد على حق جميع المواطنين في العيش بكرامة.
- ✓ المادة ٤٦: تتيح للأقليات ممارسة حقوقها الثقافية والدينية، مما يعزز من الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات.

من خلال هذه المواد، يسعى الدستور العراقي إلى خلق بيئة قانونية تعزز من التعايش السلمي وتدعم حقوق جميع المواطنين.

٦- التمكين الاقتصادي في تطوير البرامج الاقتصادية التي تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية لمساعد تقليل الفجوات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية. كما تشمل هذه البرامج دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

٧- تحقيق الأمن والاستقرار يسهم بشكل مباشر في تعزيز التعايش عبر مكافحة العنف وتعزيز دور الأجهزة الأمنية للحفاظ على السلم الأهلي.

٨- المشاركة السياسية، إن تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتعزيز الروح الوطنية.

الخاتمة:

رغم التحديات التي تواجهها الدولة العراقية فقد سعت إلى بناء مجتمع متماسك يسوده الاحترام المتبادل والتعايش السلمي؛ رغم وجود مشكلة مركزية سياسية بامتياز تروج في أوقات الانتخابات أو عند التنافس السياسي وهي، طرفا أزيح عن السلطة بفعل خارجي وتعاون داخلي ونقصد بذلك الطرف (السني)، وهذا الأخير يؤمن بأن طريقة إزاحته عن الدولة ومؤسساتها تمت بطريقة غير شرعية وخارج الأطر القانونية ، وأصحابه مؤمنون بأنهم أصحاب خبرة ودراية وأهل للحكم والرئاسة. أما الطرف الثاني فقد دفع صوب السلطة متربعا عليها، متمترساً بالمظلومية وبحق الأغلبية، ومؤمنا بأن معرفته السياسية في القيادة والحكم إذا لم يعرفها اليوم فسوف يكتسبها غدا.

المصادر باللغة العربية:

١. بن القاسم، محمد .١٩٩٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة. ٦٦/١.
٢. بن علي، ياسين . ٢٠٠٦.مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب . مجلة الوعي. العدد ٢٣٢.
٣. بن هادية وأخرون ، علي. ١٩٩١. القاموس الجديد. ط٧. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
٤. بوعافيــة، محمد الصالح . ٢٠١٦. الاستقرار السياسي . قراءة في المفهوم و الغايات. دفاتر السياسة والقانون.جامعة قاصدي مرباح . العدد الخامس عشر. ورقلــة، الجزائر.
٥. جلبي، فهيل جبار . ٢٠١٤. المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع بعد ٢٠٠٣. دهوك. العراق.
٦. جميل ، سيار . ٢٠٠٦.العراق دراسة في السياسة والاقتصاد . أبو ظبي. الامارات: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية .
٧. الجيلاوي، محمد عباس.٢٠١٩. التعايش السلمي: دراسة في المأثور عن الامام علي(ع)في عهده لمالك بن الاشتر. بيروت. لبنان: دار العارف.
٨. حكمت، منى .٢٠١٦. مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق. مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد. العدد٥٢.
٩. دوناي وآخرون، بال. ٢٠٠٧.التسلح ونزل السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي . معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي.
١٠. شاتليه، فرنسوا. ١٩٨١. ايديولوجيات الحرب والسلم. ترجمة: جوزيف عبدالله. بيروت. لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
١١. علي، سلوى محمد إسماعيل .1999. العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كليـة الاقتصاد و العلوم السياسية.
١٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد .٢٠٠٧. معجم العين. ج٢.
١٣. محمد، عبد الوهاب طارق. 1999. سيكولوجية المشاركة السياسية. القـاهرة . مصر :دار غريـب للطباعـة و النشــر و التوزيـع.
١٤. المعجم الوسيط. ٢٠٠٨. ط٤ . مصر: مكتبة الشروق الدولية.
١٥. مهدي، مهدي جابر. ٢٠١٢ . اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣. مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠٥. السنة ٣٥ . بيروت. لبنان.
١٦. النداوي، حميد نفل .2008 .ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بيـن الآنا والأخر، المجلة السياسية والدولية. العدد٨.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. 2007. Al-Ain Dictionary. Vol. 2.
2. Ali, Salwa Muhammad Ismail. 1999. The religious factor and the phenomenon of political stability in Morocco. Master's thesis. Cairo University. Faculty of Economics and Political Science.
3. Al-Jilawi, Muhammad Abbas. 2019. Peaceful Coexistence: A Study of the Traditions of Imam Ali (PBUH) During His Covenant by Malik bin Al-Ashtar. Beirut. Lebanon: Dar Al-Aref.
4. Al-Mu'jam Al-Wasit. 2008. 4th ed. Egypt: Al-Shorouk International Library.

5. Al-Nadawi, Hamid Nafl. 2008. The Culture of Tolerance and the Dialectic of the Relationship between the Self and the Other, Political and International Magazine. Issue 8.
6. Ben Ali, Yassin. 2006. The Concept of Tolerance between Islam and the West. Al-Waei Magazine. Issue 232.
7. Ben Hadiya and others, Ali. 1991. The New Dictionary. 7th ed. Algeria: National Book Foundation.
8. Bin Al-Qasim, Muhammad. 1992. Al-Zahir in the Meanings of People's Words, 1st ed. Beirut: Al-Risala Foundation. 1/66.
9. Bouafia, Muhammad Al-Salih. 2016. Political Stability. Reading in the concept and goals. Notebooks of politics and law. University of Kasdi Merbah. Issue 15. Ouargla, Algeria.
10. Chatelet, François. 1981. Ideologies of War and Peace. Translated by: Joseph Abdullah. Beirut. Lebanon: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
11. Donai et al., 2007. Armament, Arms and International Security. Yearbook. Stockholm International Peace Research Institute.
12. Erik, Jean & Arvson, Svant . 1999.Politics and Society in western Europe. London:Sage publications jourth.
13. Hikmat, Mona. 2016. The Concept of Peaceful Coexistence and its Obstacles in Iraq. Journal of Political Science. College of Political Science. University of Baghdad. Issue 52.
14. Jalabi, Fahil Jabbar. 2014. National Reconciliation in Iraq: A Political Study on the Situation after 2003. Dohuk. Iraq.
15. Jamil, Sayyar. 2006. Iraq: A Study in Politics and Economics. Abu Dhabi. UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
16. Mahdi, Mahdi Jaber. 2012. The Problem of Failing Democracy in Iraq after 2003. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Center for Arab Unity Studies. Issue 405. Year 35. Beirut. Lebanon.
17. Muhammad, Abdul Wahab Tariq. 1999. Psychology of political participation. Cairo. Egypt: Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution.